الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)
الجلسة ٣
المعقودة يوم الثلاثاء
١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيس: السيد غوديما (أوكرانيا)

المحتويات

انتخاب أعضاء المكتب (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال)* (تابع)

البند ٨١ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ٨٢ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية* (تابع)

* البنود التي قررت اللجنة أن تنظر فيها معاً.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Secton, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.4/49/SR.3
28 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

المحتويات (تابع)

البند ٨٣ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة* (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

البند ٨٤ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

طلبات الاستماع

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والى مقدمي الالتماسات

تنظيم الأعمال

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

انتخاب أعضاء المكتب (تابع)

١ - السيد سنغوي (زمبابوي): رشح السيد مورينو (كوبا) لمنصب نائب الرئيس.

٢ - السيد تشيريلا (رومانيا): رشح السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة) لمنصب نائب الرئيس.

٣ - انتخب السيد مورينو (كوبا) والسيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة) نائبين للرئيس بالتزكية.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/49/23 (الجزء الثاني، الفصل الخامس، الفصل الثامن، الجزء السادس، الفصل التاسع والجزء السابع، الفصل العاشر)، A/AC.109/1179-1183، 1185-1186، 1188-1190، 1192-1195، 1197، A/49/287، 381 و 492)

البند ٨١ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/49/23 (الجزء الرابع، الفصل السابع)، A/49/384 و Add.1)

البند ٨٢ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (تابع) (A/49/23 (الجزء الثالث، الفصل السابع)، A/AC.109/1191)

البند ٨٣ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/49/23 (الجزء الرابع، الفصل السادس)، A/AC.109/L.1824، E/1994/114، A/49/216 و Add.1)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/49/3 (الفصلان الخامس (الفرع جيم) والتاسع))

البند ٨٤ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/49/413)

طلبات الاستماع (A/C.4/49/3؛ A/C.4/49/4 و Add.1-6؛ A/C.4/49/5 و Add.1؛ A/C.4/49/6 و Add.1-9)

٤ - الرئيس: أبلغ اللجنة أنه تلقى عددا من الرسائل تتضمن طلبات للاستماع بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال، فيما يتعلق بجبل طارق (A/C.4/49/3) وغوام (A/C.4/49/4 و Add.1-6) وكاليدونيا الجديدة (A/C.4/49/5 و Add.1) والصحراء الغربية (A/C.4/49/6 و Add.1-9).

٥ - السيد الحسن (المغرب): طلب الى اللجنة أن تؤجل النظر في الرسائل المتعلقة بالصحراء الغربية لأنها قدمت في وقت متأخر.

٦ - الرئيس: اقترح الموافقة على طلبات الاستماع، ولكنه قال إنه ينبغي النظر في الرسائل المتصلة بالصحراء الغربية في الجلسة القادمة.

٧ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/49/23 (الأجزاء الخامس الى السابع)، A/AC.109/1179-1183، 1185 الى 1186، 1188 الى 1190، 1192 الى 1195، 1197، A/49/287، 381، 492)

الاستماع الى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والى مقدمي الالتماسات

مسألة جبل طارق (A/AC.109/1195)

٨ - بناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد بين (رئيس الرابطة الاسبانية لأصدقاء جبل طارق) الى طاولة مقدمي الالتماسات.

٩ - السيد بين (رئيس الرابطة الاسبانية لأصدقاء جبل طارق): قال في اسبانيا حاليا ترتفع الأصوات على نحو متزايد مطالبة بإيجاد حل للنزاع بشأن جبل طارق. ولا ينبغي اتخاذ قرار كهذا إلا إذا تم الاعتراف بحق شعب جبل طارق غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولا يعكس تأكيد الحكومة الاسبانية الدؤوب على حقوقها في جبل طارق مصالح الشعب الاسباني. وخلال فترة حكم الدكتاتور فرانكو أدى وجود مستعمرة بريطانية في إقليم يعتبره القوميون إقليما اسبانيا الى تشجيع الوحدة الوطنية ضد خصم ملحوظ ومغتصب أجنبي وساعد من ثم في غرس الايديولوجية الاستبدادية للفالانج الاسبانيين والدكتاتور فرانكو. بيد أنه حتى في اسبانيا المعاصرة الديمقراطية، توضع عقبات على طريق الاتصالات الجوية والبحرية مع جبل طارق. وليس من الصعوبة فهم الأسباب الكامنة وراء وضع كهذا: فقد رُبيت عدة أجيال من السياسيين الاسبان على دعاية فرانكو فيما يتعلق بجبل طارق ولا تتوفر لهم في معظم الحالات إمكانية الوصول الى معلومات مباشرة.

(السيد بين)

١٠ - وأضاف قائلا إن التسليم بحقوق شعب جبل طارق لا ينبغي أن يثير اتجاها إنهزاميا في اسبانيا؛ إذ يتعين على ذلك البلد أن يفهم أن جبل طارق لم يكن جزءا من اسبانيا منذ ثلاثة قرون ولا يمكن تحقيق إنهاء الاستعمار فيه بضمه الى دولة مجاورة، لأن النتيجة الوحيدة ستكون تغيير سيده الأجنبي.

١١ - ومضى قائلا ومن حسن الحظ إن المعلومات التي تعممها الرابطة تصل الى طبقات شتى من المجتمع الاسباني. وتظهر المقالات في الصحافة عن موضوع جبل طارق، على نحو متزايد التواتر، متجاوزة تعقيدات الماضي وأنماطه الثابتة. وفي عام ١٩٩٢، نشر معهد الشؤون الدولية والسياسة الخارجية نتائج استطلاع للرأي العام بشأن العناصر الرئيسية لسياسة اسبانيا الخارجية. ووفقا للاستطلاع، يرى ٢٤,٧ في المائة من السكان الاسبان - ١٠ ملايين اسباني - أن القرار المتعلق بمسألة جبل طارق يجب أن يبت فيه سكان جبل طارق أنفسهم ولا ينبغي للجنة أن تغفل على ملاحظة الاعتراف الواضح بحق سكان جبل طارق في تقرير المصير.

١٢ - وأردف قائلا إن عددا متزايدا من الناس يرون أن من الظلم أن تقرر سلطات أجنبية، وليس شعب جبل طارق نفسه، مستقبل شعب جبل طارق. ويعتقد الشعب المذكور أن من الضروري أن تتضمن المحادثات بشأن جبل طارق الدعاة الرئيسيين ينتخبها وفد حكومة سكان جبل طارق أنفسهم بطريقة ديمقراطية. وقال في ختام كلمته إنه نظرا لما ذكر أعلاه فإنه يطالب الحكومة الاسبانية، والمملكة المتحدة والمجتمع الدولي بالاعتراف بحق جبل طارق في تقرير المصير.

١٣ - انسحب السيد بين.

١٤ - وبناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد بوسانو (رئيس وزراء جبل طارق) الى الطاولة.

١٥ - السيد بوسانو (رئيس وزراء جبل طارق): قال إن مناقشة مسألة جبل طارق في اللجنة الرابعة أمر هام جدا. وإنه لا يستطيع أن يقبل ألا يلقى جبل طارق الاهتمام الذي يستحقه بصفته إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي بحجة أنه بلد صغير ضئيل التأثير على البلدان الأخرى.

١٦ - واسترعى انتباه اللجنة، فيما يتعلق بعرض مشروع قرار في عام ١٩٩٣ تم التوصل اليه بتوافق الآراء وضعته المملكة المتحدة واسبانيا معا، الى جملتين واردتين في القرار. أولا، هناك مطالبة بإيجاد حل نهائي لمسألة جبل طارق استلهاما بروح ميثاق الأمم المتحدة، على غرار ما كان عليه الحال في كل قرار سابق تم التوصل اليه بتوافق الآراء منذ عام ١٩٧٣. ولا ينبغي للجنة أن تنخدع. لقد كانت عملية التفاوض المشار اليها في القرار إنكارا صريحا لروح ميثاق الأمم المتحدة، لأن عملية التفاوض، وفقا لاسبانيا، تحرم شعب جبل طارق من الحق في تقرير المصير. وثانيا، ورد في مشروع القرار أن وزيري خارجية اسبانيا

(السيد بوسانو)

والمملكة المتحدة قد عقدا اجتماعات سنوية بالتناوب في عاصمة كل منهما. وعقد آخرها في مدريد في ١ آذار/مارس ١٩٩٣. وتجدر ملاحظة أنه لم تعقد أي اجتماعات منذ ذلك الحين. ولقد صرح وزير خارجية اسبانيا علنا بأنه لن تعقد أي اجتماعات أخرى إلا إذا استتبعت على اتخاذ خطوة ملموسة في عملية التفاوض. ويبدو أن اسبانيا تأمل في اتخاذ خطوة ملموسة تلبية لطلبها بأن تقوم المملكة المتحدة بتسليم جبل طارق لها.

١٧ - وأضاف قائلا إنه في سياق المفاوضات التي أجريت في شباط/فبراير ١٩٨٥، قدمت اسبانيا اقتراحات رسمية تتعلق بمركز جبل طارق في المستقبل، الذي كان ينبغي تقريره دون مشاركة سكان جبل طارق أنفسهم. وبموجب هذه المقترحات كان ينبغي أن تتقاسم المملكة المتحدة مع اسبانيا السيطرة على جبل طارق في مرحلة أولية لفترة عدة سنوات يتفق عليها فيما بينهما. وهكذا تصبح جبل طارق مستعمرة للدولتين. وفي نهاية تلك الفترة تنقل جبل طارق الى اسبانيا وتصبح مستعمرة خالصة لاسبانيا. وفي آذار/مارس ١٩٩٣، وبإلحاح من حكومة جبل طارق، رفضت المملكة المتحدة مقترحات عام ١٩٨٥ رسميا.

١٨ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالقرار المذكور آنفا والذي تم التوصل اليه بتوافق الآراء، ارتأت اسبانيا أن إنهاء الاستعمار في جبل طارق ليست مسألة تتعلق بتقرير المصير، بل باستعادة السلامة الإقليمية لاسبانيا. وأصرت اسبانيا على أن ذلك هو الغرض من عملية المفاوضات، وأن المملكة المتحدة تشاطرها هذا الهدف. ولقد كرر وزير خارجية اسبانيا القول في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، في معرض كلامه عن مسألة إنهاء الاستعمار في جبل طارق، المذهب الذي يؤمن به بلده والذي يزعم أنه يحظى بدعم الجمعية العامة.

١٩ - وأشار السيد بوسانو في عرضه أمام اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار الى أنه قد أعرب عن رأي مفاده أنه ليس بالمستطاع إنهاء استعمار جبل طارق ما لم تعكس عملية إنهاء الاستعمار الرغبات التي يعرب عنها سكان المستعمرة بصورة ديمقراطية. فذاك هو المذهب الوحيد للجمعية العامة، واللجنة الرابعة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

٢٠ - وأضاف قائلا إنه فضلا عن ذلك، وفي مقابلة أجريت مؤخرا وأذيعت على تليفزيون جبل طارق، أكد من جديد المتحدث الرسمي عن الشؤون الخارجية لحزب المعارضة الاسباني الرئيسي الرأي الاسباني الرسمي بشأن مسألة جبل طارق. وهكذا لم يتغير موقف اسبانيا فعليا منذ عام ١٩٦٤. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤ اتخذ البرلمان الاسباني قرارا يحث الحكومة على اتخاذ كافة التدابير الضرورية لاستعادة السيادة الاسبانية على جبل طارق والقضاء على الوجود البريطاني الاستعماري.

(السيد بوسانو)

٢١ - وقال، فيما يتعلق بالمملكة المتحدة، إنها دافعت في عام ١٩٦٤ عن حق شعب جبل طارق في تقرير المصير، واتخذت تدابير ترمي الى نقل السلطة السياسية من الإدارة الاستعمارية الى حكومة ينتخبها الشعب. وقد أكد من جديد قرار اتخذ عام ١٩٩٣ بشأن جبل طارق التزام حكومة المملكة المتحدة بتلبية رغبات شعب جبل طارق حسبما وردت في ديباجة دستور عام ١٩٦٩. ومعنى ذلك أن جبل طارق لن تتحول من مستعمرة بريطانية الى مستعمرة اسبانية، حسبما تطالب اسبانيا، خلافا لرغبات شعبها التي عبروا عنها بحرية وبطريقة ديمقراطية.

٢٢ - وأردف يقول إنه قبل ثلاثين عاما مضت، وبعد إجراء انتخابات عامة في جبل طارق، وجهت الجمعية التشريعية المنتخبة حديثا بيانا الى اللجنة الخاصة يؤكد أن تراب جبل طارق لا ينبغي أن يكون ملكا لأحد سوى شعب جبل طارق، وإن شعب جبل طارق لا يرغب في الاتحاد مع اسبانيا. ولايزال هذا هو رأي شعب جبل طارق حتى اليوم. ولم تثبط عزيمة شعب جبل طارق بسبب عدم إحراز تقدم عبر السنوات الثلاثين الماضية، لأن جميع أمانيه انعكست في قرارات الجمعية العامة بشأن مسائل إنهاء الاستعمار.

٢٣ - واستطرد يقول إن اسبانيا تحتج منذ الستينات بأن معاهدة أوتريخت الموقعة في عام ١٧١٣، تلغي مبدأ إقرار المصير، في حين أن دستور جبل طارق يتعارض بدوره مع معاهدة أوتريخت. بيد أنه لابد من مراعاة أن المعاهدة وقعت في عصر مختلف لم يكن يعترف فيه بأي حقوق أساسية، وأن الموقف الجغرافي السياسي في اسبانيا والمملكة المتحدة وأوروبا بأسرها قد تغير منذ ذلك الوقت تغيرا كبيرا. وهكذا يتبين أنه لا أساس على الإطلاق لتلك الحجة. وأدان حكومة اسبانيا لرفضها احترام حق شعب جبل طارق في تقرير المصير، وهو التزام مترتب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. بيد أن الموقف الرسمي الذي اتخذته حكومتا اسبانيا والمملكة المتحدة لا يحظى بالضرورة بتأييد جميع أفراد الشعب في هذين البلدين. وثمة دليل بليغ على ذلك تمثل في الاحتفالات بمناسبة اليوم الوطني لجبل طارق، الذي شارك فيه ممثلون عن أحزاب وبرلمانات من بلدان شتى بما في ذلك زعماء بعض الحركات السياسية في اسبانيا. وثمة دليل آخر على تغير النهج تجاه المشكلة وهو البيان الذي أدلى به مؤخرا رئيس الرابطة الاسبانية لأصدقاء جبل طارق، الذي نجح في تبديد الشكوك وعدم الثقة وبرهن بصورة واضحة لشعب جبل طارق على أن بإمكانه أن يعيش في سلم تام وصداقة مع جيرانه.

٢٤ - وأضاف يقول إن الأمين العام في كلمته التي ألقاها أمام اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، بأن الزمن قد تغير وأن حق الشعوب المستعمرة غير القابل للتصرف في أن تختار مصيرها بحرية هو حق معترف به الآن عالميا. بيد أنه يبدو أن هذه العبارات لا تنطبق على شعب جبل طارق. وقال إنه يبدو له أن القرار الذي ينبغي للجنة أن تتخذه في دورتها الراهنة، على غرار جميع القرارات التي اتخذت في سنوات سابقة، سوف يتضمن مرة أخرى مطالبة بإجراء مفاوضات بهدف التوصل الى اتخاذ قرار نهائي بشأن مشكلة جبل طارق. وقال إن جبل طارق لا يرغب في أن يجد نفسه في عام ٢٠٠٠، الإقليم المستعمـــر

(السيد بوسانو)

الوحيد المتبقي الذي يحول دون تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تطالب بالقضاء التام على الاستعمار بحلول بداية القرن الحادي والعشرين. وطالب اللجنة الرابعة بتأييد جبل طارق لضمان أن لا يحصل ذلك الوضع.

٢٥ - انسحب السيد بوسانو (رئيس وزراء جبل طارق).

مسألة غوام (A/AC.109/1192)

٢٦ - بناء على دعوة من الرئيس جلس السيد أدا (حاكم غوام) الى الطاولة.

٢٧ - السيد أدا (حاكم غوام): قال إن غوام هي الآن آخر إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في شمال المحيط الهادئ. ولقد حققت أقاليم أخرى، في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك أقاليم كانت خاضعة لنفس الدولة القائمة بالإدارة، على تقرير المصير. ولكن طريق غوام إلى تقرير المصير مليء، فيما يبدو، بمنعطفات وعقبات خطيرة.

٢٨ - وأضاف قائلا إن شعب غوام قد أيد، في عام ١٩٨٧، على نحو ديمقراطي اقتراحا بشأن قانون كمنولث غوام، ينشئ علاقة مؤقتة مع الدولة القائمة بالإدارة يمكن اتخاذه في الوقت نفسه أساس لإنهاء استعمار غوام. وهناك كثير من القضايا التي يلزم التصدي لها في سياق تلك العلاقة ـ الاعتراف بحق شعب التشامورو، أي السكان الأصليين، في تقرير المصير، والرقابة على الهجرة، وإعادة الأراضي والموارد، والرفاهية الاقتصادية لغوام، وتمثيل مصالحها في المنظمات الإقليمية والدولية ـ التي كان ينبغي للدولة القائمة بالإدارة أن تنفذها وفقا لالتزاماتها. وبغية تحقيق هذه الغاية، اقترح بأنه ينبغي اتخاذ قرارات بشأن تلك القضايا، في إطار الكمنولث، لا على أساس قيام الدولة القائمة بالإدارة باتخاذ إجراءات من جانب واحد، بل من خلال شرط الموافقة المتبادلة بين الطرفين. ومما يؤسف له، أن الدولة القائمة بالإدارة لم تؤيد حتى الآن الخطة التي اعتمدت بصورة ديمقراطية من أجل إنهاء استعمار غوام ولم تبدأ على نحو جاد في بحث المشاكل العديدة القائمة منذ وقت طويل فيما يتصل بعلاقاتها المشتركة مع غوام.

٢٩ - ومضى قائلا إنه بدأت في عام ١٩٨٨ عملية مناقشات مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن ذلك الاقتراح. وفي الفترة بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٢ انتقدت الدولة القائمة بالإدارة ذلك الاقتراح واعتبرته غير عملي، لأنه لا يتلاءم مع إطار المركز الاستعماري الحالي لغوام. ولقد تم التأكيد بأن ذلك الاقتراح "لا دستوري"، ولا يتلاءم مع "السياسة الإقليمية" للدولة القائمة بالإدارة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أحبط القدر الضئيل من التقدم الذي أحرز في الفترة من عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٢ عندما نكثت الإدارة التي انتهت

(السيد أدا)

مدتها بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل. ولقد قوبلت المحاولات الرامية إلى حمل الدولة القائمة بالإدارة على الوفاء بالتزاماتها باللامبالاة.

٣٠ - وأردف قائلا إنه في أوائل عام ١٩٩٣، طالبت غوام الدولة القائمة بالإدارة بتعيين ممثل خاص وتم التعيين أخيرا عند نهاية عام ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين، وبالرغم من أنه قد أعلن أن علاقات الكمنولث مفتوحة للمناقشة مع الدولة القائمة بالإدارة، لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي. ولقد ترتب على تقاعس الدولة القائمة بالإدارة في الاستجابة للطلبات من أجل التغيير، تأثير مباشر على شعب غوام ليس بسبب وجود الاستعمار فحسب بل لأنه قوة هدامة. فعلى سبيل المثال، تؤدي السياسات التي تتبعها الدولة القائمة بالإدارة إلى التحطيم الفعلي للدور الديموغرافي لشعب الشاموري، أي السكان الأصليين، في وطنهم. وفي عام ١٩٩٠، ولد أكثر من نسبة ٥٠ في المائة من سكان غوام خارج الإقليم. وكان من المحتمل أن تؤدي هذه السياسات إلى وضع من شأنه أن يسمح لمن أذنت لهم الدولة القائمة بالإدارة بالدخول إلى غوام بالسيطرة العاجلة على مصير الجزيرة. وكان من شأن ذلك أن يشكل انتهاكا لكل التزام أخلاقي نحو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومنذ عام ١٩٨٠ طالبت الجمعية العامة الدول القائمة بالإدارة بأن تحول دون التدفق المنهجي للمهاجرين والمستوطنين من الخارج إلى الأقاليم، الأمر الذي يمزق التكوين الديموغرافي لهذه الأقاليم وربما يشكل عقبة رئيسية أمام ممارسة هذه الأقاليم لحقها في تقرير المصير ممارسة حقيقية.

٣١ - واستطرد قائلا إن السياسات التي تتبعها الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بالأراضي تعيق الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية في غوام. فإن أكثر من ثلث أراضي الجزيرة هو في حوزة الدولة القائمة بالإدارة حاليا وتشمل حيازاتها من الأراضي ما يزيد عن نسبة ٧٠ في المائة من الأراضي القريبة من ميناء المياه العميقة، وأفضل الشواطئ والعقارات الكائنة في أفضل المواقع. وتلك عقبة أخرى تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزيرة. وفضلا عن ذلك، تعد هذه السياسات المتعلقة بالأراضي انتهاكا مباشرا لمعايير القانون الدولي.

٣٢ - ثم قال إن الدولة القائمة بالإدارة تبذل جهودا نشطة ترمي إلى الحيلولة دون تمثيل غوام في المنظمات الإقليمية والدولية. وسعت بنشاط في السنوات الأخيرة، إلى إخراج غوام من منظمات إقليمية مثل برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ الذي حرمت غوام من العضوية الكاملة فيه بعد إجراء ١٤ اقتراعا وبعد تسع ساعات من المناقشة، وكان الاعتراض الوحيد على عضوية غوام هو الذي قدمه ممثل الدولة القائمة بالإدارة، ومن المفترض أنه يستند إلى سياساتها وإلى أسس "دستورية". وكان ذلك على الرغم من أن الأمم المتحدة دأبت على المطالبة بمشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أنشطة المنظمات الإقليمية والدولية. ويعتبر أن موقف الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق ببرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ انتهاكا واضحا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تنص على أن مصالح شعـــوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مناطقها الاقتصادية الخالصة أمر لا يعلى عليها. كما كانت

(السيد أدا)

الإجراءات التي اتخذتها الدولة القائمة بالإدارة في مجالات مثل النقل والتجارة والضرائب ضارة بشعب غوام، وذلك على الرغم من حقيقة أن من بين التزامات الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة أن تعمل على تعزيز الرفاهية الاقتصادية لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٣٣ - ومضى قائلا إن الدولة القائمة بالإدارة تنسى أن معاييرها القانونية الخاصة بها لا تجعل غوام جزءا من الولايات المتحدة بل ملكا لها. وهي تعتقد أن غوام صالحة للاستخدام بصفتها قاعدة رئيسية لتخزين الذخيرة ولعسكرة القوات في غربي المحيط الهادئ. غير أن الجزيرة تنسى عندما تعلق الأمر بمسألة حقوق الشعب ومصالحه في التنمية وتقرير المصير وإنهاء الاستعمار.

٣٤ - وأضاف قائلا إن غوام وقعت تحت السيطرة الاستعمارية منذ القرن السابع عشر. وخلال قرابة أربعة قرون من القمع الاستعماري من قبل شتى الحكام، لم يتقبل الشعب الشاموري الحكم الاستعماري، كما يتضح من لغته وتاريخه وثقافته. وتتطلب عملية إنهاء الاستعمار اتخاذ قرار بتقرير المصير من قبل الشعب المستعمر. ومن أجل ذلك السبب، يتطلب إنهاء استعمار غوام اعتراف الدولة القائمة بالإدارة بقرار تقرير المصير من قبل السكان الأصليين. وهذا يتمشى مع جميع المعايير الدولية، التي تربط على نحو ثابت تقرير المصير في البلدان الاستعمارية بمفهوم "الشعوب المستعمرة".

٣٥ - وفيما يتعلق بالقرار الذي يتعين اعتماده في عام ١٩٩٤، مضى قائلا، إن غوام يؤيد مشروع النص قيد النظر، وهو مشروع موضوعي يراعي اقتراح شعب غوام من أجل إجراء تغييرات في العلاقة مع الدولة القائمة بالإدارة. كما أن مشروع القرار يعكس طبيعة المناقشات الجارية مع الدولة القائمة بالإدارة ومن شأنه أن يؤدي إلى تشجيع إنجاز المحادثات على جناح السرعة. وهو يأخذ في الاعتبار مواضيع شتى مثل الهجرة، والسيادة على الموارد، بما في ذلك الأراضي، والحقوق الثقافية للسكان الأصليين، والتقدم الاقتصادي، وتقرير المصير. وبذلك فإنه يحث اللجنة الرابعة على اعتماد توصية اللجنة الخاصة.

٣٦ - انسحب السيد أدا.

٣٧ - وبناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد أندروود (ممثل غوام في كونغرس الولايات المتحدة) إلى الطاولة.

٣٨ - السيد اندروود (ممثل غوام في كونغرس الولايات المتحدة): قال إنه نتيجة لما حدث من تغيرات إيجابية في العلاقات الدولية، أصبح من الممكن التركيز على مشاكل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وهي مشاكل نادرا ما تسترعي ما تستحقه من انتباه.

(السيد اندروود)

٣٩ - ومضى قائلا إن القرار المتعلق بغوام هو قرار صائب أساسا وإنه يؤيد توصيات اللجنة الخاصة. وأعرب عن ارتياحه بصورة خاصة لأن صياغة القرار تعكس التغيرات الهامة التي حدثت خلال الأشهر العشرين الماضية. وأشار إلى أن ممثل حكومة كلينتون يجري مناقشات مع لجنة غوام المعنية بتقرير المصير بغية التوصل إلى حل للمشاكل القائمة. فدعم الشعبة التنفيذية حاسم في تذليل ما يمكن أن يطرأ من عقبات في الكونغرس فيما يتعلق باعتماد قانون الكمنولث.

٤٠ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن الأمم المتحدة تمثل محفلا هاما لمناقشة المسائل المتصلة بمركز الاقليم، لا يمكن لأي نشاط تقوم به المنظمة أن يحل محل إجراء من جانب كونغرس الولايات المتحدة. بيد أن دور الأمم المتحدة في هذه العملية، يمكن أن يكون إيجابيا ومفيدا. فمن الأهمية بمكان أن يعكس القرار تأييد اللجنة الرابعة لموقف غوام فيما يتعلق بتقرير مصير شعب الشامورو، مما يُعد عاملا هاما في تحقيق أهداف كمنولث جديد. فمن شأن اتخاذ القرار أن يبيِّن للسلطة القائمة بالادارة أن موقف حكومة غوام بشأن تلك المسألة هو موقف يحظى باعتراف المجتمع الدولي وتأييده على نطاق واسع.

٤١ - وأضاف قائلا إن اللجنة محقة في الاشارة إلى أن اتجاهات الهجرة الأخيرة تؤكد أيضا أهمية مسألة تقرير مصير شعب الشامورو. وفيما يتعلق بموقف حكومة الولايات المتحدة إزاء مسألة الأرض، قال إن تقدما كبيرا قد أحرز في الآونة الأخيرة بالنسبة لإعادة الأراضي الاتحادية إلى شعب غوام. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ اعتمد كونغرس الولايات المتحدة بمجلسيه تشريعا يعاد بموجبه ٢٠٠ ٣ فدان من هذه الأراضي. وفي أثناء الدورة الثانية لمؤتمر غوام للأراضي، أُعلن أن حكومة الولايات المتحدة حددت ٠٠٠ ٦ فدان أخرى بغرض إعادتها.

٤٢ - واختتم حديثه قائلا إن من المفيد أن يقوم ممثلون للأمم المتحدة بزيارة غوام إذ أن البعثة الوحيدة التي أوفدت في السابق إلى الاقليم كانت في عام ١٩٧٩. فينبغي لممثلي الأمم المتحدة أن يلتقوا بشعب غوام وقيادته على جميع المستويات. ومن شأن هذا أن يقنع الأمم المتحدة بأن ثمة توافقا قويا في الآراء بشأن الحاجة إلى حدوث تغييرات سياسية في مركز الاقليم.

٤٣ - انسحب السيد اندروود.

٤٤ - بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد سان أغوستين (رئيس الهيئة التشريعية لغوام) مكانا إلى مائدة اللجنة.

٤٥ - السيد سان أغوستين (رئيس الهيئة التشريعية لغوام)، تكلم بالنيابة عن الهيئة التشريعية لغوام وشعب غـــوام فلاحظ أن كل كيان من الكيانات الجزرية داخل إقليم ميكرونيزيا السابق المشمول بالوصاية،

(السيد سان أغوستين)

فيما عدا غوام، مارس حقه في تقرير المصير، وتوصل إلى حل لمسألة مركزه السياسي وأبرم اتفاقات مع حكومة الولايات المتحدة. وقد كان لاستمرار المركز الاستعماري لغوام وحرمانها من حقها في تقرير المصير أن أثر بصورة معاكسة على شعبها لا من الناحية المعنوية فحسب ولكن أيضا من الناحية المادية، وهو ما يتضح بوجه خاص في المجال الاقتصادي. فموقع غوام في قلب منطقة آسيا والمحيط الهادئ يعني أنها تستفيد من نمو اقتصاد المنطقة. وفي حقيقة الأمر، فإن نمط النمو الاقتصادي في غوام يعتمد على اقتصاد منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر مما يعتمد على اقتصاد الولايات المتحدة.

٤٦ - وأضاف قائلا إن حكومة الولايات المتحدة حالت دون مشاركة غوام في العديد من المنظمات الدولية التي تهم مصالحها الاقتصادية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وذلك على أساس أن واشنطون تتولى تمثيل غوام. بل إن تايوان التي لم يعترف رسميا بشرعيتها كدولة مستقلة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة شاركت في هذا المحفل، وشاركت فيه هونغ كونغ هذا الكيان غير المتمتع بالحكم الذاتي. ولا تزال الولايات المتحدة متمسكة بهذا الموقف المعوق، لا في حالة هذا المحفل المذكور أعلاه فحسب ولكن أيضا في حالة منظمات دولية أخرى. وهذا نهج يثير الريبة إلى أبعد حد إذ أن حكومة الولايات المتحدة يصرف شؤونها رئيس لم ينتخبه شعب غوام وكونغرس ليس لشعب غوام صوت فيه. علاوة على ذلك، تمارس حكومة الولايات المتحدة سيطرة مباشرة على عناصر حيوية في اقتصاد غوام مثل وصلات النقل الجوي والبحري.

٤٧ - ولعل أعظم مثال على الظلم في حالة غوام يتمثل في مسألة الأرض، التي تملك الولايات المتحدة ثلثها ـ بل وأفضل جزء منها - ملكية مباشرة. وأشار إلى أن أعضاء وفد غوام الحالي، الذي يمثل كلا من الفرعين التنفيذي والتشريعي لحكومة الاقليم، وكلا الحزبين السياسيين الرئيسيين السكان الأصليين وغير الأصليين في الجزيرة، يقفون يدا واحدة في موقفهم هذا الذي يستند إلى مشروع قانون الكمنولث الذي يؤيده شعب غوام. ويكرر وفد غوام تأييده للبيانات التي أدلى بها وفد غوام السابق لأن شعب غوام اختار مسارا للمستقبل يتطلب تغييرا جذريا في مركز غوام السياسي وممارسة لحقها في تقرير المصير.

٤٨ - انسحب السيد سان أغوستين.

٤٩ - بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد باركنسون (عضو مجلس الشيوخ في الهيئة التشريعية لغوام) مكانا إلى مائدة اللجنة.

٥٠ - السيد باركنسون (عضو مجلس الشيوخ في الهيئة التشريعية لغوام): أعرب عن امتنانه للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار على التقرير المقدم وأعرب عن تأييده التام لموقف اللجنة بشأن مسألة غوام. وفيما يتعلق بمسألة الأرض، أشار إلى أن الولايات المتحدة، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة،

(السيد باركنسون)

وبصفتها السلطة القائمة بالإدارة، استولت على ثلث أرض الجزيـــــرة لأغراض عسكرية. وهذه الأرض لم تستخدم منذ خمسين عاما تقريبا. وبتلاشي حدة الحرب الباردة، سلمت السلطة القائمة بالإدارة بأن معظم الأرض التي استولت عليها في جزيرة غوام تزيد عن حاجتها. وأشارت أيضا إلى عدم وجود دواع أخرى في المستقبل المنظور لسيطرة العسكريين على تلك الأرض. بيد انه كلما سنحت فرصة لإعادة هذه الأرض الممتازة لأصحابها الشرعيين، جاءت السلطة القائمة بالإدارة بعقبة جديدة. فمن الواضح أن السلطة القائمة بالإدارة لا تريد التنازل عن هذه الأرض، ولكنها تريد أن تبقى الأرض خالية، متجنبة بذلك الاضطرار إلى نقل أعداد كبيرة من السكان الأصليين إذا حدث أن احتاجت إلى زيادة وجودها العسكري هناك زيادة كبيرة.

٥١ - ومضى في حديثه قائلا إن على الولايات المتحدة، بصفتها السلطة القائمة بالإدارة، أن تتحمل المسؤولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) والقرارات التي تتخذها اللجنة الرابعة كل سنة. وجميع هذه القرارات تتوخى فرصة ممارسة شعب الشامورو لحقه في تقرير مركز غوام في المستقبل عن طريق تصويت ديمقراطي. وليس للسلطة القائمة بالإدارة أي عذر على الإطلاق لحرمان شعب الشامورو من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وإقليم غوام غير المتمتع بالحكم الذاتي يسعى حاليا إلى الحصول على مركز الكمنولث لدى السلطة القائمة بالإدارة، على غرار المركز الذي حصلت عليه جزر ماريانا الشمالية منذ عدة سنوات. وقد قدمت غوام مشروع قانون الكمنولث الذي وضعته إلى السلطة القائمة بالإدارة في شباط/فبراير ١٩٨٨، إلا أن الكونغرس استغرق حينها ٦ سنوات للنظر في هذه الوثيقة ولم تجر أية مفاوضات بناءة مع السلطة القائمة بالإدارة. فالتفاوض معها ليس بالأمر السهل، إذ أن الولايات المتحدة تغير موقفها باستمرار. علاوة على ذلك، فإن ممثلي الولايات المتحدة في المفاوضات يتغيرون باستمرار وشعب غوام يستجدي من أجل التوصل إلى حل سياسي سلمي.

٥٢ - وأردف قائلا إن الهيئة التشريعية لغوام اتخذت قرارا يطلب من الأمم المتحدة أن توفد إلى غوام بعثة لتقصي حقائق وطلبت إلى السلطة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنسيق وتنفيذ هذا الاجراء.

٥٣ - وفي الختام، قال إنه بالنيابة عن شعب غوام، يلتمس من الأمم المتحدة أن تساعد غوام والسلطة القائمة بالإدارة في إيجاد حل للمسائل المتعلقة بالإقليم بالوسائل السلمية. وهو أيضا يحث اللجنة الرابعة بقوة على أن تدرس بعناية أي محاولة تقوم بها السلطة القائمة بالإدارة لاستبعاد غوام من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مشيرا إلى أن مشروع قانون الكمنولث المقترح ليس عملية تقرير مصير، بل إنه مركز مؤقت إلى أن يحين الوقت الذي تتوفر لشعب الشامورو فرصة ممارسة حقه في تقرير المصير وفقا للمادة ٧٣ من الميثاق ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥٤ - انسحب السيد باركنسون.

٥٥ - بدعوة من الرئيس، اتخذت السيدة مانيبوسان (عضوة مجلس الشيوخ في الهيئة التشريعية لغوام) مكانا إلى مائدة اللجنة.

٥٦ - السيدة مانيبوسان (عضوة مجلس الشيوخ، في الهيئة التشريعية لغوام): قالت إن غوام هي أحد الأقاليم القليلة الباقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والمدرجة في قائمة الأمم المتحدة التي ترجع إلى عام ١٩٤٦، فليست غوام سوى مستعمرة للولايات المتحدة ولو اختلفت التسمية. فالاقتراح الوحيد الذي قدم منذ عام ١٨٩٨ لتغيير مركز غوام الاستعماري هو الاقتراح الذي قدمته غوام. وحتى عام ١٩٨٠، حاول القادة في غوام تحسين مركزها في إطار العلاقة السياسية القائمة. وبحلول عام ١٩٨٧ كان شعب غوام قد صدق على قانون مقترح للكمنولث ينص على عملية تعترف بحق الشامورو في إنهاء الاستعمار في وطنهم. وفي هذه الأثناء، وكمرحلة انتقالية اقتُرح ربط غوام بالسلطة القائمة بالإدارة بعلاقة كمنولث، يتم بمقتضاها تغيير عدد من المعايير القائمة ويكون تطبيق السلطة القائمة بالإدارة للمعايير القانونية خاضعا لموافقة غوام.

٥٧ - واستطردت في حديثها قائلة إن رد السلطة القائمة بالإدارة كان غير مقبول. وفي أواخر عام ١٩٩٣، أحيا تعيين ممثل خاص بشأن مركز غوام السياسي آمالا كبيرة. بيد أنه لم تعط أي التزامات ملموسة. وفي حين أظهرت حكومة كلينتون تفهما أكبر لالتزام الولايات المتحدة بإنهاء الاستعمار في غوام، ليس من الحكمة التسرع في استخلاص النتائج قبل أن تُظهر السلطة القائمة بالإدارة نواياها الحقيقية بوضوح.

٥٨ - وفي حين واصلت السلطة القائمة بالإدارة دراسة اقتراح غوام، فإنها لم تقدم أي شيء ملموس مقابل ذلك يمكن أن يرضي شعب غوام. وفي حقيقة الأمر، لا تزال السلطة القائمة بالإدارة تنفذ برنامجا للهجرة يحول شعب الشامورو إلى أقلية في وطنه. ويعد هذا انتهاكا صريحا لخطة العمل من أجل التنفيذ التام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المرفقة بقرار الجمعية العامة ١١٨/٣٥.

٥٩ - وأضافت قائلة إنه ليس ثمة دليل البتة على وجود عداء علني ضد المهاجرين في غوام. وفي حين يختار بعض المهاجرين أن يندمجوا في المجتمع، فإن معظمهم يستخدمون الجزيرة قاعدة ينطلقون منها إلى جهات أخرى تخضع لولاية السلطة القائمة بالإدارة. ففي عام ١٩٩٠، كان ما يربو على نصف سكان غوام هم ممن ولدوا خارج الإقليم وكان ما يزيد على ٥٠ في المائة من هذه الفئة قد جاءوا إلى غوام منذ عام ١٩٨٥. فالمسألة لا تتعلق بمقاومة شعب غوام للهجرة، ولكن بقدرتهم على إدارة مواردهم بطريقة تتفق واحتياجاتهم على المدى الطويل وأهدافهم الاجتماعية ـ الثقافية كمجتمع.

٦٠ - ومضت في حديثها قائلة إن سياسة الهجرة للسلطة القائمة بالإدارة اضطرت شعب غوام إلى تحديد معنى تقرير المصير بوضوح. ومن الواضح أن حق تقرير المصير في إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي

(السيدة مانيبوسان)

لا يشمل جميع المهاجرين والمستوطنين. وقد نص قانون الكمنولث على عملية ينشئ دستور غوام بموجبها آلية تضمن حق شعب الشامورو الأصلي في تقرير المصير. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن يتضمن نص القرار المتعلق بغوام إشارات محددة إلى عملية يقوم بها الشعب الأصلي لتقرير مصيره كأساس لإنهاء الاستعمار في غوام. وهذه العملية ليست "مسألة داخلية" ولكنها حق من حقوق شعب غوام المستعمَر، وهو شعب الشامورو.

٦١ - وأضافت قائلة إن المسألة الأخرى التي لم تحل، وهي مسألة تنبع من الإجراءات التي تتخذها السلطة القائمة بالإدارة من جانب واحد، هي مسألة دفع تعويضات الحرب لشعب الشامورو. ففي تموز/يوليه ١٩٩٤، احتفلت غوام بالذكرى الخمسين للأحداث المأساوية والبطولية المتصلة باحتلال الجزيرة خلال الحرب العالمية الثانية واحتلالها مرة ثانية من جانب الولايات المتحدة بعد ذلك. ولا تزال مسألة التعويضات بدون حل لأن السلطة القائمة بالإدارة أعفت حكومة اليابان الإمبريالية من الالتزام بدفع أي تعويضات. وبفعلها هذا، تكون السلطة القائمة بالإدارة قد افترضت فعلا وجود ذلك الالتزام الذي لم يستوف، مع ذلك، حتى الآن.

٦٢ - واختتمت حديثها قائلة إن غوام، في نظر السلطة القائمة بالإدارة هي ملك لها ولا يصح كل ما يتعلق بماضيها ومستقبلها إلا وفقا لما تقرره خططها وآلياتها القانونية الداخلية الخاصة بها. غير أن شعب غوام، بموجب قوانين السلطة القائمة بالإدارة، ممنوع من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس الدولة ككل أو في قرارات السلطة القائمة بالإداراة التي تمس غوام. إنهم يقولون لشعب غوام إن غوام لا تعامل بطريقة مختلفة عن معاملة أي ولاية في الاتحاد فيما يتعلق بمسائل من قبيل إعادة الأرض أو الهجرة أو موارد المحيطات. غير أن هذا لا يعود عليهم بفائدة تذكر ما دامت أرضهم خارجة عن سيطرتهم، والهيكل الديمغرافي للجزيرة يتعرض للتغيير. وتستغل مواردها الحية وغير الحية مصالح أجنبية والمصالح الداخلية للسلطة القائمة بالإدارة.

٦٣ - وانسحبت السيدة مانيبوسان.

٦٤ - وبدعوة من الرئيس، اتخاذ السيد رييس (عضو مجلس الشيوخ في الهيئة التشريعية لغوام) مكانا إلى مائدة اللجنة.

٦٥ - السيد ريس (عضو مجلس الشيوخ بالهيئة التشريعية في غوام): أعرب عن تأييده لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي أشار في جملة أمور الى "ضرورة إيجاد ظروف تتيح الاستقرار والرفاه واقامة علاقات سلمية وودية على أساس احترام مبدأ تساوي جميع الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير المصير. ويعتقد شعب الشامورو أن سعيه لتقرير مصيره سياسيا يقع مباشرة في نطاق مسؤولية

(السيد ريس)

اللجنة الخاصة لأنه ببساطة شعب من الشعوب الأصلية المقيمة في أراضي منفصلة جغرافيا ومتميزة إثنيا وثقافيا عن البلد الذي يتولى إدارته حاليا. وعلاوة على ذلك فإن مسألة غوام تقع ضمن إختصاص اللجنة الخاصة بمقتضى التعريف الوارد في المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٦٦ (د - ١). إن جزيرة غوام هي اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي قبلت الولايات المتحدة أن تلتزم، كأمانة مقدسة، بتعزيز رفاه سكانه الى أقصى حد ممكن. ولكن يبدو والعالم يقترب بسرعة من الاحتفال بمرور نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة، أن بعض الدول القائمة بالإدارة إنتهكت هذه "الأمانة المقدسة".

٦٦ - ومضى قائلا إنه في حالة غوام، يجب أن تكون الخطوة الأولى نحو ممارسة شعب الشامورو لحقه في تقرير المصير هي إعادة الأجزاء الضخمة من الأراضي التي استولت عليها الولايات المتحدة. إذ أنها وآلياتها تتحكم حاليا فيما يزيد على ٠٠٠ ٤٤ فدان من الأراضي أي نحو ثلث مجموع كتلة الأراضي في غوام. ومن هذا الرقم، تشغل حكومة الولايات المتحدة فعليا ٠٠٠ ١٢ فدان فقط. ويرى البعض أن حكومة الولايات المتحدة، ولا سيما وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، لا تحتاج الى أكثر مما تستعمله حاليا بالفعل من مساحة الأراضي ولا سيما أنه يجري تخفيض حجم منظمات الدفاع في الولايات المتحدة تخفيضا كبيرا على الصعيد الوطني وفي الخارج على السواء. وحتى حينما أعلن أن الأراضي الاتحادية تجاوز احتياجات الولايات المتحدة فقد أعيدت هذه الأراضي الى سيطرة حكومة غوام وليس الى ملاكها الأصليين؛ وتعد هذه محاولة صارخة لزيادة الظلم الذي وقع منذ ما يزيد على ٥٠ سنة مضت.

٦٧ - وأضاف أن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع في الولايات المتحدة قد وافقتا على اقامة محمية وطنية للأحياء البرية داخل أراضي غوام، من المقرر أن تشغل نحو ٠٠٠ ٢٢ فدان أو نصف الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة الاتحادية. وهذا المشروع التعاوني له ثلاثة أهداف: الأول، إطالة فترة السيطرة على ٠٠٠ ٣٢ فدان من أراضي غوام التي تركتها الحكومة دون استغلال لمدة تتجاوز ٥٠ عاما؛ وثانيا، نقل السيطرة على جزء كبير من أراضي الأسلاف الى وزارة الداخلية المعروفة بقدرتها البيروقراطية على إبقاء الأراضي تحت السيطرة الاتحادية؛ وثالثا، إن السيطرة على الأراضي تعني السيطرة على الشعب إذ لا يمكن تحقيق تقرير المصير دون التوصل الى حل كامل لقضية الأراضي. إن هؤلاء الذين يخططون لإقامة المحمية يتجاهلون رغبات الشعب ويواصلون العمل لتنفيذ اقتراحهم مؤكدين أن قضية المحمية مسألة منفصلة عن قضية استعادة الأراضي. ووجه الانتباه في هذا الصدد، الى القرار ٩٣ للهيئة التشريعية في غوام الذي يشير الى سياسة الولايات المتحدة بشأن استغلال الأراضي الاتحادية الزائدة.

٦٨ - واستطرد قائلا إن الأرض تعني الحياة بالنسبة لشعب الشامورو، مثلما تعنيها بالنسبة للشعوب الأصلية في أرجاء العالم. لقد أعلن المجلس العالمي للشعوب الأصلية، أمام الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للأمم المتحدة في جنيف في عام ١٩٨٥، أن قضية الأراضي هي قضية أساسية لتحقيق تقرير المصير. فلكي يتمكن السكان الأصليون من تحقيق الاكتفاء الذاتي، الذي لا يمكن فصله عن تقرير

(السيد ريس)

المصير، يجب أن تعاد اليهم الأراضي التي كانوا يملكونها على مر السنين. وسيؤدي هذا الى إنعاش أنظمتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومؤسسات الحكم. وقد أوضح عدد من البيانات التي أدلى بها ممثلو السكان الأصليين أمام الفريق العامل أن الأرض والهوية والحضارة تمثل هدفا واحدا بالنسبة للسكان الأصليين. إن الاتفاقية ١٦٩ التي اعتمدتها مؤخرا منظمة العمل الدولية بشأن السكان الأصليين وأبناء القبائل في البلدان المستقلة، تدعو الحكومات الى إيلاء أهمية خاصة للقيم الحضارية والروحية للسكان الأصليين وعلاقتهم بالأرض. وتدعو أيضا الى الاعتراف بحق السكان الأصليين في الملكية وامتلاك الأراضي التي كانوا يشغلونها على مر السنين. وقبل أن يحين الوقت الذي تعترف فيه حكومة الولايات المتحدة بحق شعب الشامورو في وطنه وتعاد فيه الأراضي فعليا الى ملكية وسيطرة غوام، لا يمكن القول إن الاقليم قد نفذ تدبير الحكم الذاتي بالكامل.

٦٩ - انسحب السيد ريس.

٧٠ - بدعوة من الرئيس، أخذت السيدة كريستوبال (منظمة الشعب المناصر لحقوق السكان الأصليين) مكانها على مائدة الاجتماع.

٧١ - السيدة كريستوبال (منظمة الشعب المناصر لحقوق السكان الأصليين): قالت إن المنظمة هي منظمة غير حكومية ذات قاعدة مجتمعية تهدف الى ضمان ممارسة شعب الشامورو لحقه في تقرير المصير وإنهاء الاستعمار. ومنذ إنشاء المنظمة في عام ١٩٨١، شاركت المنظمة في جهود تعليم الجماهير وتوعيتهم. ونتيجة لذلك، أصبحت قضية تقرير مصير شعب الشامورو ركنا أساسيا في نضال غوام من أجل الحصول على مركز سياسي.

٧٢ - وأشارت الى أن ممثلي المنظمة قد مثلوا أمام مختلف لجان الأمم المتحدة في مناسبات عديدة فيما يتعلق بالحالة في غوام. ومما يدعو الى الارتياح أن قادة حكومة غوام واصلوا تأييدهم لحق شعب الشامورو في تقرير المصير على الرغم من الاعتراضات الكثيرة من جانب الدولة القائمة بالإدارة. وترى المنظمة أن الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره يعد جريمة دولية تؤدي الى إنكار حق الشعوب المستعمرة في أن تقرر بحرية مستقبلها وأن تحدد بحرية رغبتها في الطريقة التي تحكم بها وتؤدي الى مصادرة واستغلال الموارد الطبيعية وإلى التفسخ الحضاري وعدم الترابط التاريخي.

٧٣ - وأضافت قائلة إنه وفقا للملاحظ من بيانات سابقة تم الإدلاء بها أمام الأمم المتحدة، فإن قانون كمنولث غوام المقترح المعروض حاليا على حكومة الولايات المتحدة للنظر، ليس عملا من أعمال تقرير المصير. ولو تم التصديق على قانون كمنولث غوام فإنه سيعكس العلاقة الحالية بين شعب غوام والدولة القائمة بالإدارة ويمنح قدرا محدودا من الحكم الذاتي الداخلي. ولكن الأهم من ذلك هو أن قانون كمنولث

(السيدة كريستوبال)

غوام يدعو أيضا الى إنهاء استعمار غوام عن طريق الاعتراف بحق شعب الشامورو غير القابل للتصرف في ممارسة تقرير المصير في وطنه. إن شعب الشامورو هو فقط الشعب المستعمر وشعب الشامورو هو فقط الذي يمكنه أن يشترك في عملية مشروعة لإنهاء الاستعمار.

٧٤ - إن مشروع قانون كمنولث غوام لا يفي تماما بالمبادئ التوجيهية والمبادئ المتعلقة بإنهاء الاستعمار المنصوص عليها في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) وخطة العمل المتعلقة بالإعمال التام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ولا يمكن الوفاء بهذه المبادئ التوجيهية والمبادئ، في حالة غوام، إلا من خلال ممارسة شعب الشامورو لحقه في تقرير المصير. إن إصرار الدولة القائمة بالإدارة على أن إجراء أي تغييرات في الوضع الاستعماري يجب أن يتم في إطار بارامترات دستورها الوطني وفي نطاق مصالحها العسكرية والاقتصادية هو أمر غير مقبول.

٧٥ - ومضت قائلة إن هناك قضية هامة أخرى يلزم النظر فيها وهي قضية تنفيذ الدولة القائمة بالإدارة بصورة منفردة لسياستها الخاصة بالهجرة الوطنية في غوام. فقد أدى قانون الهجرة في الولايات المتحدة بالطريقة التي طبق بها في غوام الى جعل شعب الشامورو أقلية في وطنه. فبينما كان أبناء الشامورو يشكلون في عام ١٩٤٠ نسبة ٩٠ في المائة من سكان غوام، فبحلول عام ١٩٩٠ ولد ما يزيد على نصف سكان غوام في أماكن أخرى. وتحتل هذه التغييرات الديمغرافية الخطيرة مكانا أساسيا في تحديد الأسباب التي دفعت شعب شامورو الى تعريف من هم الذين يقررون "المصير" عند تطبيق "تقرير المصير" في حالته.

٧٦ - واستطردت قائلة إن إحدى العقبات الهامة التي تحول دون إنهاء الاستعمار تتركز حول سياسات ملكية الأراضي التي طبقتها الدولة القائمة بالإدارة في غوام. فقد صادرت الدولة القائمة بالإدارة قدرا مغال فيه من الأراضي وفرضت تشريعها للأراضي بصورة منفردة. وتشكل الأراضي التي استولت عليها الدولة القائمة بالإدارة ثلث كتلة الأراضي في الجزيرة، بأكملها. وفي البداية، تذرعت الدولة القائمة بالإدارة بالدفاع الوطني والسلم العالمي لمصادرة الأراضي. أما الذريعة المستخدمة حاليا فهي تخصيص الأراضي لإنشاء محميات للأحياء البرية ولإقامة متنزهات وطنية واستغلال الأراضي بأشكال أخرى.

٧٧ - وذكرت أن المنظمة تؤيد بشدة مشروع القرار المعروض على اللجنة بما فيه الاعتراف بحق شعب الشامورو الأصلي في تقرير المصير، والدعوة الى إصلاح برامج نقل الملكية الى شعب غوام، والاعتراف بأن الهجرة الى غوام قد أدت الى جعل أبناء الشامورو الأصليين أقلية، ودعوة الدولة القائمة بالإدارة الى إجراء مفاوضات عاجلة مع حكومة الاقليم تتعلق بصياغة مشروع قانون كمنولث غوام بشأن مركز الاقليم في المستقبل.

(السيدة كريستوبال)

٧٨ - وأكدت أنه ينبغي للجنة أن تعترف بأن قانون كمنولث غوام يمثل خطوة أولية نحو الإنهاء الحقيقي للاستعمار عن طريق ممارسة أبناء الشامورو لتقرير المصير. ومن خلال هذا الاعتراف، ستظل غوام على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وسيظل قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) منطبقين. وينبغي أن تراعي اللجنة التوصيات الصادرة عن مختلف الحلقات الدراسية الاقليمية بشأن العقد الدولي لإنهاء الاستعمار. وتشمل هذه التوصيات توصية بتعزيز مشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عملية إنهاء الاستعمار، وتدعو الى تمويل الجهود المبذولة لنشر معلومات على شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تتناول حقوقهم وخياراتهم المشروعة، وبذل جهود مباشرة بقدر أكبر في هذا المجال.

٧٩ - انسحبت السيدة كريستوبال.

٨٠ - بدعوة من الرئيس، أخذ السيد تيهان (رابطة ملاك الأراضي في غوام) مكانا على مائدة مقدمي الالتماسات.

٨١ - السيد تيهان (رابطة ملاك الأراضي في غوام): قال إن الموقع الجغرافي لغوام يشكل ميزة بالنسبة لشعب الشامورو لأنه يتيح له فرصا اقتصادية للمشاركة في العالم الحديث. أما العيب التاريخي فهو الوضع الجغرافي الاستراتيجي لغوام الذي جعلها ذات أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. ويجب عدم النظر الى الحالة الراهنة على أنها مجرد مسألة استغلال للأراضي، وبل كمسألة الحق في تمتع سكان غوام الأصليين بالانصاف وأيضا مسألة إساءة إعمال حقوق الإنسان وإنكار السيادة. ولن يتسنى التوصل الى حل دائم للمسألة المثيرة للنزاع المتعلقة بالسيطرة على الأراضي والموارد إلا عن طريق ممارسة شعب الشامورو لحقه المشروع في تقرير المصير. إن المسألة ليست مسألة نوايا طيبة أو سيئة من جانب هؤلاء الذين سمحوا بهذه الحالة. وبصرف النظر عن النوايا، فالتأثير باق على ما هو عليه وهو التشرد السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشعب أصلي.

٨٢ - وأشار الى أنه على الرغم من أن بعض ما ورد في قانون الولايات المتحدة قد تشكل عقبات تحول بسهولة دون عودة الأراضي الى شعب الشامورو وممارسته لحقوقه، فإنها لا تضفي طابعا شرعيا على إنكار العدالة. ويجب أن ينظر في حقوق الشعوب الأصلية في إطار من المبادئ الديمقراطية والاتفاقيات الدولية لإنهاء الاستعمار في مقابل إطار من الهياكل الاستعمارية. وفي عام ١٩٤٦، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع اقليم غوام غير المتمتع بالحكم الذاتي على قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتلقى شعب الشامورو وعودا بالحماية خلال فترة مؤقتة الى أن يتمكن من احتلال مكانه الملائم في العالم الحديث. وبدلا من ذلك عانى الشعب من الاستغلال والتشرد في وطنه. وتم الاستيلاء على أراضيه دون دفع تعويض للملاك في انتهاك صارخ للمادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

(السيد تيهان)

٨٣ - وأضاف قائلا إن الدولة القائمة بالإدارة حاولت أن تتحجج بأن مسألة الاستيلاء على الأراضي يمكن حلها على أساس القرارات التي تتخذها المحاكم المحلية. ولكن ينبغي أن نلاحظ أن هذه القرارات تقلل بالفعل مسؤولية الولايات المتحدة وتجعل من المستحيل تقريبا على ملاك الأراضي في غوام أن يستردوا أراضيهم. ومن المؤسف أن قانون الولايات المتحدة لا يعطي الأفضلية لشعب غوام ولكن للوكالات الاتحادية. وعندما يثير أبناء الشامورو اعتراضات فإن المسؤولين الاتحاديين يستشهدون بقوانين الولايات المتحدة كمبرر لمواصلة السياسية الحالية.

٨٤ - واستطرد قائلا إن رابطة ملاك الأراضي في غوام ترى أن الخطوة الأولى يجب أن تنصب على وضع برامج تمكن حكومة غوام من السعي الى حلول منصفة. ويجب اعتماد قوانين تعترف بحقوق وتاريخ شعب الشامورو وتهدف الى مقاومة آثار تشريده. ويجب ألا تؤدي هذه القوانين الى تنمية شعب الشامورو فحسب ولكن يجب أن تتضمن أيضا تدابير للحماية لمنع قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتغييرات في السياسات بصورة منفردة. وهناك خطوة هامة نحو التوصل الى حل هي قانون كمنولث غوام المقترح. وإن كانت الحماية المطلقة تكمن في ممارسة شعب الشامورو لحقه المشروع في تقرير المصير والقيام بعد ذلك بتشكيل هياكل واقامة وضع سياسي يؤدي الى بقائه الحضاري ودخوله الى العالم الحديث بصورة مستقلة.

٨٥ - انسحب السيد تيهان.

تنظيم الأعمال

٨٦ - الرئيس: أبلغ اللجنة أنه تلقى رسالتين تتضمنان طلبات بعقد جلسات استماع بشأن البند ١٨ فيما يتصل بغوام؛ واقترح تعميمهما كوثائق للجنة (A/C.4/149/4/Add.7 و 8).

٨٧ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥